

أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على الأداء المالي بالقطاع المصرفي التجاري دراسة حالة: (مصرف المزارع التجاري - الخرطوم)

د. احمد حسن عبدالقادر عوض الله- كلية بحرى الاهلية- الخرطوم

Ahmedalim18@gmail.com

د.نسيبه عزام ابراهيم يوسف،كلية النصر التقنية - الخرطوم

Nuseibaazzam@yahoo.com

د.ريم احمد محمد على – جامعة الطائف

reemramadan8989@gmail.com

المستخلص

تناولت هذه الدراسة أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة علي الأداء المالي في القطاع المصرفي التجاري وعلى وجه الخصوص القطاع المصرفي التجاري ، وقد هدفت ايضاً الدراسة الى قياس التدفقات النقدية ومدى التأثير على القطاع المصرفي التجاري، وأثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على الربحية وكفاءتها في التحليل المالي ، وظهرت أهمية الدراسة في بيان أثر استخدام الحوسبة في النظم المحاسبية لإختصار الاجراءات المحاسبية والإستفادة من ميزات الحاسوب من حيث الدقة والسرعة والقدرة التخزينية للبيانات والمعلومات المحاسبية وقياس أثرها علي الأداء المالي . تمثلت مشكلة الدراسة في إستخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها الايجابي والسلبي على الاداء المالي بالمؤسسات التجارية ،ومدى تأثير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة علي التدفقات النقدية والربحية ومدى تأثيرها علي كفاءة التحليل المالي ومدى الدقة المتوافره بالتحليل في ظل استخدام الحوسبة. انتهجت الدراسة عدة مناهج منها : المنهج الوصفي لإستخدام اسلوب دراسة الحالة والمنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة، توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها : وجود علاقة بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وبين التدفقات النقدية وهنالك اثر واضح لتلك العلاقة ، توجد علاقة بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وبين تحسن مستوي الربحية ، يؤدي إستخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة الى تسهيل عملية التحليل المالي ورفع كفاءته ، وتوصلت الى عدة توصيات منها : انه على المؤسسات استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة لمساعدتها في قياس التدفقات النقدية لما لها من اثر ايجابي عليها ،على المؤسسات تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة لمساعدتها في قياس نسب الربحية لما لها من اثر ايجابي في تحسين اداء الربحية بالمؤسسات التجارية بشكل عام ،على المؤسسات تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة لمساعدتها في عملية التحليل المالي وذلك لأثرها الايجابي في تحسين عملية التحليل المالي .

الكلمات المفتاحية: نظم المعلومات , المحوسبة . الاداء المالي , القطاع المصرفي التجاري.

The effect of computerized accounting information systems on financial performance in the commercial banking sector

Case study: (commercial farm bank khartoum)

Abstract

The study examined the impact of computerized accounting information systems on financial performance. The aim of the study was to measure the cash flows and the computerized information systems on the profitability and efficiency of financial analysis. The importance of the study was to show the effect of using computing in accounting systems to shorten accounting procedures and benefit from computer features in terms of Accuracy, speed, storage capacity of data and accounting information and measuring their impact on financial performance.

The problem of the study was the use of computerized accounting information systems, their impact on the financial performance of commercial establishments, and the impact of computerized accounting information systems on cash and profitability flows and their impact on the efficiency of financial analysis.

The study studied several methods, including: descriptive approach to the use of the method of case study and the historical approach to tracking the previous studies. The study reached several results. There is a relationship between the computerized accounting information systems and the cash flows. There is a relationship between computerized accounting information systems and profitability. The computerized accounting system to facilitate the process of financial analysis, and reached several recommendations, including the use of computerized accounting information systems to be used in measuring cash flows, the application of computerized accounting information systems to To help them measure profitability ratios, enterprises must apply computerized accounting information systems to assist them in the process of financial analysis.

keywords: information systems, computerized. Financial performance, commercial.

الاطار النظرى

مقدمة

تعتبر أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة إحدى أهم ركائز القطاع المصرفي بشكل عام والقطاع التجارى منه بشكل خاص حيث تعمل أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة في هذا القطاع على جمع وتخزين البيانات هذه البيانات وتحويلها الى معلومات ملائمة لإتخاذ القرارات التخطيطية والتنفيذية والرقابية. وتختص نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بتوفير معظم المعلومات الإقتصادية التى يمكن التعبير عنها مالياً وتساعد فى حل كثير من المشكلات والقرارات المالية التى تواجه إدارات مختلف المنشآت وأطراف أخرى عديدة بحيث تكون قادره على مواجهة مختلف ردود الافعال فى ظل التغيير الدائم والمستمر لبيئة الأعمال المعاصره وزيادة حدة التنافس.

يمثل الأداء المالي بالنسبة للمؤسسات التجارية مفهوماً جوهرياً مهماً فهو المرآه العاكسه لانشطة الشركه وإنجازاتها فهو نتائج النشاط التمويلي الذى تمارسه الشركه ويحدد مستوى إنجازها ومدى استغلالها لمواردها وامكانياتها إذ يشار إليه بأنه إنعكاس لقدرة وقابلية الشركه على تحقيق اهدافه. الإهتمام بتلك النظم له اثر واضح على الأداء المالي للشركات فإن بيان مدى كفاءة هذه النظم يعتبر أمراً ضرورياً لترشيد الأداء المالي لهذه المؤسسات وزيادة كفاءتها ويعتبر نظام المعلومات جيداً إذا توافرت المعلومات فى الوقت المناسب وبالذقه المطلوبه لمجموعة القرارات المتعلقة بالتخطيط والرقابه للعمليات لتقييم الأداء وتوفير التقارير الماليه وتدبير المواد لهذه المؤسسات .

مشكلة البحث:-

تمثلت في إستخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبه واثرها علي الأداء المالي بالمؤسسات التجارية ومدى قياس التدفقات النقدية والربحية ودقة التحليل المالي ويمكن صياغة المشكلة فى شكل التساؤلات الاتيه :-

- 1 . مامدى تأثير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على قياس التدفقات النقدية .
- 2 . مامدى تأثير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على الربحية.
- 3 . مامدى تأثير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على التحليل المالي.

أهداف البحث:- هدفت الدراسة الي :-

- 1 . قياس كفاءة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة فى قياس التدفقات النقدية .
- 2 . معرفة تأثير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على الربحية.
- 3 . قياس كفاءة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة فى التحليل المالي.

أهمية البحث :-

أولاً: الأهمية العلمية:-

تتجلى أهمية الدراسة في اثرها المكتبه العلميه بالمواضيع المحاسبية لمواكبة التطور في بيئة الأعمال وكذلك سد النقص في الدراسات السابقة التي تناولت المواضيع ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة.

ثانياً: الأهمية العملية:-

بيان اثر استخدام الحوسبة في النظم المحاسبية لإختصار إجراءات العمليات المحاسبية والاستفادة من ميزات الحاسوب من حيث السرعة والدقة والقدرة التخزينية للبيانات والمعلومات المحاسبية أيضا في معرفة مدى قدرة العاملين على التعامل مع الأنظمة المحاسبية المحوسبة لنظام يعتمد على تكنولوجيا المعلومات وقياس الأثر على الأداء المالي.

فرضيات البحث:-

1 . توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة و الاداء المالي.

منهجية البحث :-

يتبع الباحثون المناهج الآتية :-

1. المنهج الإستنباطي في تحديد محاور البحث ووضع الفروض.
2. المنهج الإستقرائي لإختبار الفرضيات.
3. المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بالبحث.
4. المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة واثرها على الاداء المالي.

حدود البحث :-

تتحدد حدود البحث في الآتي :-

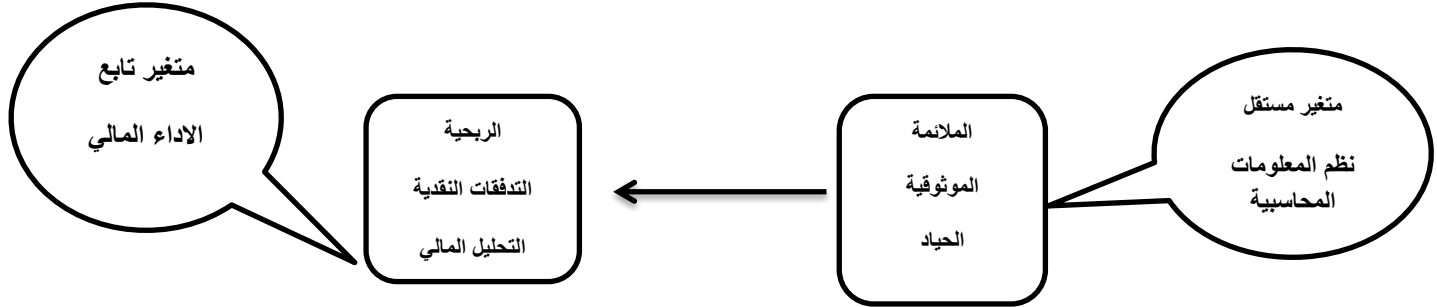
الحدود المكانية: مصرف المزارع التجاري - الخرطوم
الحدود الزمانية: 2021 م

مصادر البيانات :-

تتمثل في الآتي:-

مصادر البيانات الاولى : يتم جمعها عن طريق الاستبيان والمقابلات الشخصية .
مصادر البيانات الثانويه : يتم جمعها من خلال الكتب والمراجع والدراسات السابقة والدوريات العلميه والمجلات ومواقع الإنترنت .

نموذج الدراسة



الملاءمة : تظهر فائدة المعلومات المالية خلال عملية صنع القرار،
الموثوقية : من خصائص جودة المعلومات المحاسبية هو موثوقية البيانات المالية، حيث لا بُد من أن يكون التحقق من المعلومات المالية للمستثمرين والدائنين مُتسقاً ويعود بنفس النتائج،
الحياد: لتحقيق خاصية الموثوقية لا بُد للبيانات المالية أن تكون مُحايدة دون أن تتحيز لأي جهة،
الربحية : هي مؤشرات مالية في شكل نسب تستخدم لتقييم قدرة الشركات على تحقيق أرباح مقارنة بقيمة الإيرادات وتكاليف التشغيل والأصول.
التدفقات النقدية: هي توضح الأثر النقدي لكافة النشاطات التي مارستها المنشأة خلال فترة محددة .
التحليل المالي : يُعرف بأنه "تشخيص للوضعية المالية للمؤسسة من مختلف جوانبها بتاريخ معين عادة هو تاريخ. إقبال القوائم المالية.

الدراسات السابقة

1 . دراسة عशल الهيتمي محمد عशल ، 2004 م (اثر حوسبة النظم المحاسبية على الشركات التجارية) (محمد عशल، 2004)
تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة مدى تأثير تطبيق التقنيه الحديثه للنظم المحاسبية فى الشركات التجارية من خلال الإجابة على الاسئله التاليه : -
هل ادى تطبيق التقنيه الحديثه فى النظم المحاسبية الى رفع الكفاءة الاداريه فى الشركات التجارية ،و الى تحسين نوعية المخرجات من حيث السرعة والدقه والسريه والوضوح والشمول .
هدفت الدراسه بصفه عامه الى التعرف علي اثار حوسبة النظم المحاسبية فى شركات هائل سعيد بالجمهورية اليمنية ويتفرع من هذا الهدف العام اهداف فرعية ،التعرف على دور النظم المحاسبية الحديثه فى رفع الكفاءة الاداريه .

بينت الدراسة الفرضيات التالية: استخدام النظم المحاسبية الحديثة ساعد في رفع كفاءة الإدارة، استخدام النظم المحاسبية الحديثة أدى الى تحسين نوعية المخرجات من حيث السرعة والدقة والسرية والوضوح والشمول واستخدام الحاسبية المحوسبه أثر على كمية ونوعية العاملين بالشركات، استخدام النظم المحاسبية المحوسبة الحديثة الى تفعيل دور أنظمة الرقابة والضبط الداخلي للنظام المحاسبى للشركات وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية: تستخدم مجموعة نظم محاسبية آليه وتستفيد بشكل جيد من القرارات الماليه للمعالجة بالحاسوب . كما اوصت الدراسة بالاستمرار فى تحديث وتطوير النظم المحاسبية الآليه لضمان إستمرار صلاحيتها وفعاليتها على المدى الطويل.

2. أمل محمد عبد الباسط، 2004 (نظم المعلومات المحوسبة في الجهاز المصرفي)

تناولت مشكلة الدراسة حول دخول نظم المعلومات الآليه في كافة المجالات رأى الباحثين ضرورة أن تقوم بدراسة هذه النظم بالجهاز المصرفي بصور عامه، والمعالجة المحاسبية للبيانات بصوره خاصه، كما أن استخدام النظام التقليدي يؤدي الى الكثير من المشاكل مثل مشكلة الحيز المكاني وعدم السرعة في إنجاز الاعمال المحاسبية. (عبد الباسط، 2004)

خلصت الدراسة الى النتائج التالية: وجود نظم آليه وتقنية حديثة بالجهاز المصرفي تساعد فى سرعة توصيل المعلومات . اوصت الدراسة الى ضرورة إهتمام الدولة بإدخال التقنيات الحديثة فى الجهاز المصرفي وذلك عن طريق التمويل والدعم ووضع السياسات الواضحة للعمل المصرفي بالسودان، إهتمام بالكوادر العلميه المتخصصة فى مجال النظم الآليه والعمل على الاستفادة من خبراتهم فى تطوير العمل المصرفي .

3. ربيع زكريا محمد محمود، 2007م (دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات)

تمثلت مشكلة الدارسة فى ان ليست من الأهميه وجود أنظمه محاسبية تقنية وتكنولوجيا فقط ولكن من الضرورى أن تقي مخرجات هذا النظم باحتياجات مراكز إتخاذ القرارات .

هدفت هذه الدراسة الى دراسة نظم المعلومات المحاسبية في ضوء أداء مراكز اتخاذ القرار باعتبارها المستفيد الاول من هذه النظم ورغم امكانية توفير نظام المعلومات فالتساؤل هو مدى قدرة وكفاءة وفعالية هذه النظم من اجل توفير المعلومات المحاسبية الملائمة والموضوعية لمراكز اتخاذ القرارات

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي فى سبيل تطاير المفاهيم النظرية للدراسة، المنهج الاستنباطى والاحصائي والوصفي فى الجانب التطبيقى فى هذه الدراسة وذلك فى سبيل جمع البيانات وعرضها وتحليلها واختبار الفرضيات واستخلاص النتائج .

خلصت الدراسة الى النتائج التالية، أن استخدام نظم معلومات محاسبية يؤدي الى انتاج معلومات ملائمة وموضوعية وذات مزايا اخرى الأمر الذى يكفل إتخاذ قرارات رشيدة، المعلومات الجيده هى التى تحدث تغيير فى سلوك متخذى القرار بمعنى ان القرار فى ظل وجود هذه المعلومات سوف يختلف عن ذاك القرار فى حالة غياب المعلومات، استخدام تكنولوجيا المعلومات والوسائل التقنيه يجعل النظام المحاسبى يستجيب لمتطلبات الاداره بسرعه . (محمد محمود، 2007)

اوصت الدراسة بالأتى : ايجاد تكامل بين نظام المعلومات المحاسبية والأنظمه الاخرى داخل المنشأة ، أن تهتم الاداره بإتباع المنهجيه العلميه فى إتخاذ القرارات حيال المعلومات المحاسبية المنتجه .

يلاحظ الباحثين ان هذه الدراسة ركزت على دور نظم المعلومات المحاسبية فى إتخاذ القرارات وذلك فى المجال المصرفي .

4 . عبد الماجد محمد خيرى ابراهيم، 2007(أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على رفع كفاءة الأداء المالي)

تمثلت أهمية دراسته فى محاولة إظهار التقنية الحديثه فى النظم المحاسبية من خلال بيان أهمية النظام المحاسبى المحوسب وأثر ذلك على رفع كفاءة الأداء المالي بالمؤسسات التجارية .
تهدف الدراسة بشكل عام الي بيان دور قياس وكفاءة النظم المحاسبية المحوسبه فى توفير المعلومات المحاسبية التى تؤدى الى رفع كفاءة الأداء المالي .
تناولت مشكلة الدراسة أثر إستخدام النظم المحاسبية المحوسبة على رفع كفاءة الأداء المالي من خلال بيان أهداف التقارير والقوائم الماليه .
اتبع الباحثين المنهج الإستنباطي والإستقرائي وكذلك المنهج التاريخي .
لقد جاءت فروض الدراسة فى النقاط الآتية : استخدام النظم المحاسبية المحوسبه تؤثر علي مخرجات النظام المحاسبى . وايضاً استخدام النظم المحوسبة تؤثر على مخرجات النظام المحاسبى
إستخدام التقنية الحديثه فى النظم المحاسبية تؤثر على رفع كفاءة الأداء المالي .
لقد خلصت الدراسة الى عدة نتائج أهمها أن إستخدام وسائل التقنية الحديثه فى العمليات المحاسبية والإستفاده من قرارات الحاسوب ومميزاته . (ابراهيم، 2007)

5 . ليلي علي إسماعيل، 2010(دور نظم المعلومات المحاسبية فى تقويم كفاءة الأداء المالي)

تناولت البحث دور نظم المعلومات المحاسبية فى تقويم كفاءة الأداء المالي فى المنشآت اللاربحيه ، وتمثلت مشكلة البحث فى التساؤلات الآتية :
هل ضعف إستخدام التقنية فى مجال نظم المعلومات المحاسبية ينتج عنه توفر معلومات ملائمه تساعد مستخدمى القوائم الماليه فى تقويم كفاءة الأداء المالي فى المنشآت اللاربحيه ؟
هل وجود نظام محاسبى متكامل يساعد فى تقويم الأداء المالي فى المنشآت اللاربحيه ويوفر المعلومات الملائمه فى الوقت المناسب (اسماعيل، 2010)

هدف البحث الى ابراز أهمية نظم المعلومات المحاسبية فى تحسين متابعة سير الخطه وتسجيل الأحداث الماليه وتحليلها للتعرف مدلولاتها ثم إتخاذ مايلزم من الاجراءات التى تساعد علي تحقيق الأهداف ومعالجة أي قصور ، والتحقق من أن إدخال نظم معلومات محاسبية جوده يجعل المنشآت اللاربحيه تحقق اهدافها فى الزمن المحدد بالتكلفه المتوقعه .

اختبر البحث الفرضيات الآتية :

يعتمد تقويم الأداء المالي في المنشآت اللاربحية على المعلومات المحاسبية التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية . إستخدام نظم معلومات محاسبية يؤدي الى المساعدة في تقويم كفاءة الأداء المالي في المنشآت اللاربحية اعتمد الباحثين على المنهج التاريخي والإستنباطي والإستقرائي الوصفي التحليلي في جمع وتحليل البيانات. توصلت الدراسة الى النتائج الآتية : تعتبر المعلومات المحاسبية التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية مؤشر لتقوئم كفاءة الأداء المالي في المنشآت اللاربحية .

يستخدم نظام المعلومات المحاسبية كأداة لتقويم الأداء المالي لدى المنشآت اللاربحية لقياس الأداء ورفع الكفاءة يجب على المنشأة تحديد اهدافها وتحديد مقاييس الاداء المناسبة لكل هدف وصولاً الى النتائج المرتقبة للاستخدام الكفؤ للموارد .

مفهوم واهداف ومكونات وخصائص وانواع نظم المعلومات المحاسبية والجهات المستفيدة منها

اولاً : مفهوم نظام المعلومات

النظام : هو أفضل شكل للتنظيم وهو يتكون من مجموعه من العناصر التي تعمل معاً بحيث تتوافق الأهداف لكل عنصر مع أهداف النظام ككل .

ويقوم النظام على مجموعه من الخصائص :-

1 . التنظيم :

أن مدخل الأنظمة هو وسيلة لحل مشاكل كبيره ومتصله وتتضمن حلولها إستخدام مقادير كبيره من المواد في إطار منظم والمدخل يتكون من :

أ- تحديد مستخدمى النظام وإحتياجاتهم .

ب- التعرف على الأهداف الكلية للنظام وليس فقط لاجزائية .

ت- تحديد القيود الخاصة لتصميم النظام ومعايير الاداء .

ث- تنمية التصميمات البديلة وغيرها .

2. الإبداع :

ان مدخل الأنظمة يجب ان يكون خلاقاً بسبب انه يركز على الاهداف اولاً ثم على الطرق المرنية الثانية ، والنظام النهائي يعتمد الى درجة كبيره على أصالة وإبداع المصممين للإسباب التالية :

١ - أن المشاكل معقدة للغاية بحيث لا يكون هنالك جدول واحد للحل تصلح بجميع المشاكل .

ب _ أن كثير من البيانات المتاحة غير كامله وتخضع لعدم التأكد أو الغموض مما يتطلب ممارسة الخيال بأعلى درجاته حتي يمكن تشكيل الإطار النظري للمشكلة .

3. التحليلي :

يتطلب مدخل الأنظمة تحليل للمفاهيم البديله وتحديد وتحليل التوافقات بين اجزاء النظام والتحليل ضرورى للتقييم النظام النهائي .

4. العلمي :

ان مدخل الأنظمة يعتمد على مجموعه من المبادئ مشتقة من مبادئ علميه متعددة مثل نظرية الاتصال والرياضه والعلوم السلوكيه وعلم الحسابات الإلكترونية والمنطق واقتصاديات المعلومات والعلم الإداري. (مبارك، 2013)

خصائص نظم المعلومات :

تُعرف نظم المعلومات المحاسبية بأنها الجمع بين تطبيق المحاسبة ودراساتها بالإضافة إلى رصد وتصميم وتنفيذ نظام معلوماتي يعتمد على تطبيق تكنولوجيا المعلومات المتطورة، عن طريق استخدام الأساليب الخاصة بالمحاسبة التقليدية، بهدف تزويد المستخدمين بمجموعة من المعلومات المالية التي تساعد على إدارة شركاتهم. إن تفعيل دور نظم المعلومات المحاسبية بفعالية وكفاءة يعتمد على تميزها بالخصائص الآتية:

الواقعية : هي عبارة عن تحقيق الملاءمة بين كل من نظم المعلومات المحاسبية والبيئة المحيطة بها، حيث يجب أن يكون النظام المحاسبي المطبق ملائماً للبيئة التي وجد فيها، من خلال الاعتماد على حجمه وطبيعته نشاطه، لذلك من الواجب على الشخص الذي يصمم نظام المعلومات المحاسبي أن يهتم بالظروف التي سيعمل بها مستخدمو هذا النظام، مما يساعد على تقديم النوعية المناسبة من المعلومات، والمطابقة للأهداف الخاصة بالأشخاص الذين يستخدمونها.

الموضوعية : أي تحقيق النظم للتكامل مع النظم الفرعية الأخرى، من خلال ربط مجموعة من النظم الفرعية معاً حيث تقدم لها خدمات بالاعتماد على مجموعة من البيانات، ومن ثم تستخدم مخرجات بعض منها كمدخلات لبعضها الآخر.

العلمية : هي اعتماد نظم المعلومات المحاسبية على أساس علمي، عن طريق استخدام أساليب كمية تساهم في توفير معلومات مناسبة للإدارة، من أجل المقارنة بين مجموعة من البدائل لتفعيل دور الرقابة، أو باستخدام الحاسوب في تخزين هذه البيانات، بهدف تقديم المعلومات المناسبة للإدارة في الوقت المناسب لها.

القبول : هو مراعاة نظم المعلومات المحاسبية للمتغيرات في السلوكيات المتحركة في العناصر البشرية، وتعتبر جزءاً أساسياً من أجزاء هذه النظم، كما أن تدفق المعلومات المحاسبية يتأثر بالعوامل الآتية:

القدرات الخاصة بالأفراد الذين يشكلون الهيكل التنظيمي.

شعور كل فرد بمدى أهميته في الوحدة التنظيمية.

سعي كل فرد بأن تتم معاملته بصفته الشخصية وليس كجزء من نظم المعلومات المحاسبية.

الاقتصادية : وهي أن يكون لوجود نظم المعلومات المحاسبية سبب اقتصادي، أي أن التكلفة المترتبة على شرائها لا تتجاوز قيمة عوائدها المالية، وإلا ستكون غير مجدية وتعد تكلفة إضافية على الموارد.

الشمول : هو أن تحتوي نظم المعلومات المحاسبية على كافة نشاطات الوحدة الإدارية، عن طريق ما ينتج عنها من نظم فرعية، سواء المتخصصة بالمخازن أو المشتريات أو المبيعات.

سرعة ودقة توفير المعلومات : حيث توفر المعلومات المحاسبية باستمرار عند الحاجة لها، وخصوصاً عند وجود قاعدة بيانات من الممكن تحديثها بشكل دائم؛ حتى تتمكن من التأقلم مع المتغيرات المحيطة بنظم المعلومات المحاسبية.

المرونة : وهي من الصفات التي يجب أن تتميز بها نظم المعلومات المحاسبية، حيث من المهم أن تتابع المتغيرات الخاصة في حاجات الإدارة للمعلومات أو البيئة التي تحيط بالمنشأة، أي يجب أن تكون نظم المعلومات المحاسبية ديناميكية، مما يساهم في تعزيز استجابتها للتغيرات المؤثرة على البيئة الاقتصادية أو الهيكل التنظيمي.

الوضوح: هو تميز نظم المعلومات المحاسبية بالبساطة، مما يساهم في تعزيز فهمها، والتعامل معها بطريقة سهلة.

أهداف نظم المعلومات :

- 1 . التزويد بالمعلومات السائدة لعملية إتخاذ القرار
- 2 . التزويد بالمعلومات السائدة للعمل اليومي الروتيني
- 3 . التزويد بالمعلومات. (القباني، 2002)

مكونات نظم المعلومات :-

- 1 . دليل المعلومات ويقابلها من الناحية الإجرائية عملية التبويب .
- 2 . المستندات ويقابلها مرحلة التسجيل الأولى للبيانات من مصادرها الأولية .
- 3 . السجلات ويقابلها مرحلة تسجيل وتبويب البيانات في شكلها النهائي .
- 4 . التقارير ويقابلها مراحل قياس وعرض وتغير المعلومات وإعدادها للمستخدم النهائي. (السجاعي، 2010)

مفهوم نظم المعلومات المحاسبية :-

نظام المعلومات المحاسبي يدعم يومياً عمليات المنشأة الإقتصادية من خلال تجميع وتخزين البيانات عن معاملات المنظمة ، وهذا النظام يساعد في التأكد من أن بيانات المنظمة تمت معالجتها بدقة وموضوعية للحصول على المعلومات الملائمة .

وهذا النظام المعلوماتي المحاسبي يتكون من مجموعه موارد مثل الأفراد والمعدات والتي تصمم من أجل تحويل البيانات المحاسبية لمعلومات محاسبية يتم نقلها للعديد من متخذي القرار بواسطة شبكات الحاسب الآلي المحليه والوطنيه والعالميه .

إن المحاسبية هي مجموعة من المبادئ والقواعد التي تحكم عملية تحويل البيانات الي معلومات تستخدمها الإدارة في قراراتها ، وعملية التحويل هذه تتم من خلال تفاعل مكونات النظام وهي الأفراد والآلات ، فالنظام المكون من الأفراد والآلات يسترشد بالمبادئ المحاسبية في تحويل البيانات الي معلومات يخزنها ويعرضها لأصحاب القرار ، هذا النظام هو ما نطلق عليه اسم نظام المعلومات المحاسبي كنظام فرعي من أنظمة المعلومات الاخرى .

يحصل نظام المعلومات المحاسبي في الأنظمة على مدخلات داخلية وخارجية يجرى عليها النظام عملياته بتفاعل مكوناته لتشكل في النهاية مخرجات يستخدمها اطراف من الداخل ومن الخارج وهي ما يطلق عليها المعلومات. (الحفناوي، 2001)

مكونات نظام المعلومات المحاسبية :-

نظام المعلومات المحاسبية كأي نظام يتكون من مجموعه من العناصر لتحقيق هدفه الذى قام لأجله ،هذه العناصر نجملها فى الآتى :

- 1 . المستندات والاوراق الإثباتية التى تؤيد العمليات المالية التى تحدث فى المنشأ الإقتصادي .
 - 2 . قواعد البيانات التى تخزن فيها البيانات المالية الخاصة بالعمليات المالية .
 - 3 . البرامج التطبيقية الحاسوبية التى تعالج البيانات لتحويلها لمعلومات مفيدة وملائمة .
 - 4 . الإجراءات المحاسبية المرسومة والمكتوبة لتسلسل العمليات المالية فى المنشأ .
 - 5 . الأفراد المتعاملون مع واحد أو أكثر من عناصر نظام المعلومات المحاسبية .
 - 6 . الوسائل الإلكترونية والإتصالية التكنولوجية المستخدمه فى نظام المعلومات المحاسبية .
- والعوامل المؤثرة فى نظام المعلومات المحاسبية تكمن فى الأفراد القائمين على هذا النظام وعمليات تجميع البيانات ومعالجتها وتخزينها وإتخاذ القرارات بالإضافة للأجهزة والوسائل المستخدمه لتحقيق هدف نظام المعلومات المحاسبية الداعمه للقرارات. (الحفاوي، 2001، صفحة 58)

أهداف نظم المعلومات المحاسبية :-

تتلخص المهام الرئيسيه لنظام المعلومات المحاسبية فى إنتاج المعلومات وتقديمها لمتخذى القرارات فى المنشأ ، وذلك لمعاونتهم فى اداء مهامهم الأساسيه والفرعيه وعلى ذلك يجب تصميم النظام المحاسبى بصورة تمكن من إنتاج المعلومات التى تساعد على :-

- ربط الأهداف الرئيسيه والفرعيه فى المنشأ بوسائل وأدوات تحقيقها وتتمثل هذه الوسائل والأدوات فى التقارير الماليه الدوريه والموازنات التقديرية والتقارير المرتبطه بالقرارات الخاصه .
 - عرض وتحليل نتائج أعمال المنشأ ،بحيث يتمكن القائمين على إدارته من تقييم أداء الانشطه المختلفه بها .
- وتأسيساً على ذلك فإن النظام المحاسبى بمكوناته من مستندات وسجلات يعتبر وسيلة لإنتاج المعلومات ممثله فى التقارير،وحتى تتحقق فاعليه النظام المحاسبى المصمم لإنتاج هذه التقارير فإنه يجب أن يرتبط بالأهداف التاليه (عطيه، 2000)

- 1 . إنتاج التقارير اللازمه لخدمة اهداف المنشأ .
- 2 . يجب أن تتوافر فى بياناته وتقاريره الدقه فى الاعداد والنتائج .
- 3 . يجب ان يحقق النظام المحاسبى إشتراطات الرقابهِ الداخليه اللازمه لحماية أصول المنشأ ورفع كفاءة أدائها
- 4 . يجب أن تتناسب تكلفة النظام وتكلفة إنتاج معلوماته مع الأهداف المطلوبه منها .

خصائص نظم المعلومات المحاسبية :-

- 1 . ان تكون أهداف النظام محدده بقدر الإمكان حتى يمكن تصميمه بالطريقه المناسبه لتحقيقها .
- 2 . ان يتسم بالمرونه الكافيه التى تمكنه من التأقلم مع مايطرأ من تغيرات فى الأهداف ومايحيط بالنظام من ظروف .
- 3 . ان يكون النظام مستقراً ، حتى يتمكن من الحفاظ على تناسق العلاقه بين قيم متغيراته .
- 4 . ان يكون بالنظام علاقات كافيه تربط أركانه الأساسيه والبيئيه التى تحيط بكل منها بشكل يسمح للنظام بالتوصل الى حاله الاستقرار المنشوده والمرغوبه . (عطيه، 2000، الصفحات 34-35)
- 5 . يجب ان يحقق درجه عاليه من الدقه والسرعه فى معالجة البيانات الماليه عند تحويلها لمعلومات محاسبية .
- 6 . ان يزود الإداره بالمعلومات المحاسبية الضروريه وفى الوقت الملائم لإتخاذ قرار إختيار بديل من البدائل المتوفره للإداره .
- 7 . ان يزود الإداره بالمعلومات اللازمه لتحقيق الرقابه والتقييم لانشطة المؤسسه الإقتصاديه .
- 8 . ان يزود الاداره بالمعلومات اللازمه لمساعدتها فى وظيفتها المهمه وهى التخطيط القصير و المتوسط و الطويل الأجل لاعمال المؤسسه المستقبليه .
- 9 . ان يكون سريعاً ودقيقاً فى إسترجاع المعلومات الكميه والوصفيه المخزنه فى قواعد بياناته وذلك عند الحاجه إليها .
- 10 . ان يتصف بالمرونه الكافيه عندما يتطلب الأمر تطويره ليتلاءم مع المتغيرات الطارئه على المؤسسه (الخطيب، 2015)

أنواع نظم المعلومات المحاسبية :-

تقسم نظم المعلومات المحاسبية بشكل عام الى نظامين رئيسيين هما :-

1 . نظام معلومات المحاسبية الماليه :

تقوم المحاسبية الماليه على أساس قياس الأحداث الإقتصاديه وتحليلها وتسجيلها وتبويبها وتلخيصها ثم عرضها وتوصيلها إلى متخذى القرارات المختلفين شكل تقارير أو قوائم ماليه وذلك بهدف تحديد نتيجة النشاط خلال فتره زمنيّه معينه ، وتحديد المركز المالي فى نهاية هذه الفتره .

وفى أثناء تصميم وتقييم نظم المعلومات المحاسبية ، على المحاسب المالي أن يقوم بالتأكد من ان التطبيقات المحاسبية (البرامج المطبقة) قد تم إعدادها بما يتوافق مع مبادئ المحاسبة المتعارف ومعايير المحاسبة السائدة . بالإضافة إلى ذلك يجب على المحاسب المالي فحص (GAAP) عليها.

نماذج الإدخال للتأكد من خلوها من اى اخطاء او نقص فى البيانات المطلوب تسجيلها . كذلك عليه أن يتأكد من جودة ودقة مخرجات النظام (التقارير المالية) .

2 . نظام معلومات المحاسبة الإدارية :

وفى المحاسبه الإداريه ينصب الإهتمام على تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمه لإتخاذ القرارات المناسبه والمتعلقه بالتخطيط والتنفيذ والإشراف والرقابه... الخ ، ولا يقل دور المحاسب الإدارى فى عملية تصميم وتقييم نظام المعلومات المحاسبى عن دور المحاسب المالي.

وهناك بعض اوجه الشبه والاختلاف بين نظام المعلومات المحاسبه الماليه ونظام المعلومات الإداريه . تتلخص اوجه الشبه فى ان كليهما يمثلان جزءاً مهماً من نظام المعلومات المحاسبى ، وكلاهما يوفر معلومات مفيده لعملية إتخاذ القرارات . (عصيمي، 2012)

اما اوجه الاختلاف فتشمل اموراً عديده أهمها نظام المعلومات المحاسبه الماليه ، المعلومات فيها ذات غرض عام خاصه للمستفيدين الخارجين كالمستثمرين ، أما نظام المعلومات المحاسبه الإداريه ، المعلومات فيها ذات غرض خاص للمستفيدين الداخليين خاصه الإدارة ، وأيضاً نظام المعلومات المحاسبه الماليه إلزاميه بموجب القانون ، اما نظام معلومات المحاسبه الإداريه فإنها غير إلزاميه طبقاً لرغبة المستفيد وغيرها من الاختلافات. (الحفاوي، 2001، صفحة 37)

الجهات المستفيدة من المعلومات المحاسبية :

تخدم المعلومات المحاسبية العديد من المستخدمين وهم :

- 1 . **ملاك المنظمه** : يهتم ملاك المنظمه بقيمة الأصول التى يتم فيها إستغلال رأس المال ويهتمون أيضاً بالتعرف الى قدره الحاليه والمستقبليه للوحده المحاسبية والتعرف الى الديون والإلتزامات التى يجب على الوحده المحاسبية ان تسددها قبل ان تستطيع توزيع اى ارباح عليهم فى ظل الظروف العاديه او ترد إليهم حصصهم فى حقوق المملكه فى حال التصفيه وبالتالي فإن الملاك يهتمون بتحليل وترجمة بيانات التقارير الماليه لتقييم المركز المالي فى الحاضر والمستقبل لتحديد مقدرة المنظمه على تحقيق الأرباح فى الحاضر والمستقبل .
- 2 . **حملة سندات الغرض** : يتقاضى حملة السندات ارباحاً ثابتة تتمثل فى الفوائد لذلك فالمهم بالنسبه لهم مؤشرات السيوله المتوفره لدى الوحده المحاسبية وقدرتها على سداد الفوائد والديون .
- 3 . **المؤسسات الحكوميه** : تمثل المعلومات المحاسبية مصدراً هاماً بالنسبه للعديد من الجهات الحكوميه من أجل اداء وظائفها وهي تفرض شروطها على الاعلام المحاسبى من خلال التشريعات القانونيه مثل اداره السوق الماليه - مصلحة الضرائب ، اجهزة الرقابه الحكوميه ، اجهزة التخطيط الإقتصادى... الخ

4 . الإدارة : تستخدم الاداره المعلومات المحاسبية في إتجاهات مختلفه ولعدة اهداف مثل :

- قياس تكلفة الأنشطة المختلفه للمشروع .

- تحديد الكفايه النسبيه لكل قسم من اقسام المنظمه ولكل مرحله من مراحل الإنتاج ولكل منتج من المنتجات

المساعده في وضع خطط المستقبل وإعداد الموازنات التقديرية .

- الحكم على قوة او ضعف المركز الالي للمشروع .

5 . نقابات العمال : وهى الجبهه التى تمثل العمال عند التفاوض على الأجور لذلك فإنها ترغب فى الحصول

على معلومات حول الأجور والنفقات والمركز المالي للمشروع .

6 . الجمهور : ان توسع الشركات المساهمه وزيادة عدد المساهمين فى المجتمعات الرأسماليه المتقدمه يجعل

الإعلام المحاسبى وتأثيره على السوق الماليه قضيه يوميه تخطى بإهتمام الجمهور حتى ولو لم يكن معنى بشركه

معينه(رملی، 2011).

مفهوم ومكونات ووظائف نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومجالات إستخدام الحاسب الإلكتروني في

المحاسبه والمشكلات والمخاطر التى تواجه نظام المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات :-

يهدف النظام المحاسبى بشكل عام الى إنتاج تقارير دقيقه فى الوقت المناسب ، بغرض مساعدة متخذى

القرارات على إتخاذ قرارات رشيده ويتطلب ذلك وجود عوامل وأسس معينه ، تحكم كمية ونوعية المعلومات

التي تتضمنها التقارير المحاسبية ، بالإضافة الى وجود معايير معينه تحكم عملية تشغيل النظام وفرض الرقابه

على عملياته وكذلك توافر عنصر أمنى يعمل على حماية المعلومات من التلف والضياع والتلاعب والغش

والاخطاء .

وتعمل المحاسبه كنظام للمعلومات وماتحويه من أنظمه فرعيه على ترجمة أنشطة الوحده الإقتصاديه ومايحدث

بها من معاملات فى شكل بيانات ومعالجة هذه البيانات ومن ثم تحويلها الى معلومات تلبي احتياجات المستخدمين

لها فى اتخاذ القرارات الرشيده .

مفهوم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة :-

يعرف احد الكتاب نظم المعلومات المحاسبية بشكل عام على انها احد مكونات تنظيم ادارى يختص بجمع وتبويب

ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات الماليه الملائمه لإتخاذ القرارات الى الاطراف الخارجيه وإدارة المؤسسه .

ويرى الكاتب ان نظم المعلومات المحاسبية تعتبر احد المكونات الاساسيه لنظم المعلومات الاداريه وينحصر

الفرق بينهما فى ان الاول يختص بالبيانات والمعلومات المحاسبية بينما يختص بكافة البيانات والمعلومات التى

تؤثر على نشاط المؤسسه .

هذا بالاضافه الى احتواء النظم المحاسبية المعلوماتيه على عدة انظمه فرعيه تصمم على حسب نوع النشاط

بالمؤسسه.(قاسم، 1998).

ويعرف كاتب آخر نظام المعلومات المحاسبية على انه جزء من نظام المعلومات الاداري ويقتصر دوره على قياس المعلومات المحاسبية التاريخيه ، بغرض إعداد التقارير للاطراف الخارجيه وكذلك اعداد المعلومات اللازمه للتخطيط والرقابه وإتخاذ القرارات الاداريه . ويعرف نفس الكاتب نظم المعلومات الاداريه بانه نظام متكامل من الآلات واشخاص لتقديم كل المعلومات اللازمه للإداره بغرض تحقيق الاستخدام الامثل للموارد المتاحة للمشروع . ووضح ان هذا التعريف يتسع ليشمل كل نظم المعلومات بالمشروع بما فيها نظم المعلومات المحاسبية كل هذا التطور فى نظم المعلومات المحاسبية هو تعاضم تأثير دور الكمبيوتر فى بناء وعمل نظم المعلومات المحاسبية الحديثه.

مكونات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة :

نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة كأي نظم أخرى تتكون من مجموعه من العناصر تعمل مجتمعه لتحقيق أهداف النظام ككل . وتتلخص هذه العناصر فى الآتى :-

- 1 . المستندات والاوراق الثبوتيه المؤيده للعمليات التى تحدث بالمنشأهالاقتصاديه
- 2 . قواعد البيانات التى تخزن فيها البيانات الماليه الخاصه بالعمليات الماليه .
- 3 . البرامج التطبيقيه الحاسوبيه التى تعالج البيانات لتحويلها لمعلومات مفيده وملائمه .
- 4 . الإجراءات المحاسبية المرسومه والمكتوبه لتسلسل العمليات الماليه فى المنشأه .
- 5 . الافراد المتعاملون مع واحد او اكثر من عناصر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة .
- 6 . الوسائل الإلكترونية عموماً وتكنولوجيا الإتصالات المستخدمه فى هذه النظم .

وظائف نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة :-

إن استخدمت نظم معلومات محاسبية محوسبه فى منشأة ما له العديد من الفوائد التى تحققها هذه النظم من خلال القيام بوظائفها ، سواء ان تم انشاء هذه النظم من الصفر ، او كان نتيجه لتحويل المحاسبية التقليديه اليدويه لنظم محاسبية محوسبه ، تكون ناتجه عن حوسبة النظم اليدويه . (السجاعي، 2010، الصفحات 89-94)

ومن أهم الوظائف التى تؤديها هذه النظم مايلى :-

- 1 . وظيفة جمع البيانات المحاسبية وتبويبها وفهرستها .
- 2 . وظيفة مراجعة وإدخال وتخزين البيانات المحاسبية فى النظام .
- 3 . وظيفة تشغيل ومعالجة البيانات المحاسبية ، لتحويلها لمعلومات تخدم أهداف المنشأه عن طريق الخطوات المنطقيه السابقه الذكر لإنتاج المعلومات وبمساعدة البرمجيات التطبيقيه .
- 4 . وظيفة تخزين المعلومات المحاسبية وإدارة بنك البيانات .
- 5 . وظيفة نقل وإيصال المعلومات الى مستخدميها ، وعرضها بالطريقه المناسبه لتقديم عرض تلخيص للمعلومات بأسلوب كمى او بيانى ، وبتقارير دوريه او حسب الطلب .
- 6 . وظيفة رقابة وحماية البيانات ، حيث يتم حماية البيانات من الاخطاء والتلاعب والأخطار والتهديدات ، والتأكد من دقة البيانات وسلامتها وبالتالي دقة المعلومات . (القباني، 2002، صفحة 65)

مجالات استخدام الحاسب الإلكتروني في المحاسبة :-

لقد أدى استخدام النظم الإلكترونية في الكثير من الوحدات الإقتصادية الى حدوث تغيير جوهري في مهام الحاسب فقد تطور دور المحاسب واصبح اكثر فاعليه في مساعدة الاداره في اتخاذ القرارات المختلفه ، بدلاً من إستنزاف وقته وجهده في وظائف حفظ السجلات والدفاتر وتسجيل قيود اليوميه وترحيلها الى دفتر الاستاذ وإعداد ميزان المراجعة والقوائم الماليه يدوياً . ولهذا فقد تعددت إستخدامات الحاسبات الالكترونيه في مجال النظم المحاسبية المالية ونظام المحاسبة الاداريه.

1 . في مجال المحاسبة المالية :-

لقد انتشرت في الأونه الأخيره برامج المعالجة المحاسبية للعمليات الماليه وإعداد التقارير وقد تضمنت هذه البرامج الجاهزه نظام المحاسبه المالي والتي يتكون نظامها الإلكتروني من العناصر الاساسيه التاليه

1. المستندات الاصليه وتشمل فواتير المبيعات والمشتريات وبطاقة الوقت .
2. اليوميات العامه والمساعد .
3. دفاتر الاستاذ العام والمساعد .
4. إعداد ميزان المراجعة .
5. القوائم الماليه والتقارير الاخرى.

2 . في مجال المحاسبة الإداريه :-

لقد انتشرت البرامج الجاهزه التي تساعد في إعداد الموازنات التخطيطيه .بالاضافه الى ماتقدم فقد تعددت إستخدامات الحاسبات الإلكترونية في مجالات أخرى وهى :- (واخرون، 2015)

- أ. محاسبة التكاليف .
- ب. النظم المحاسبية .
- ج. إعداد تقارير الأداء على أساس الإداره بالإستثناء .

المشكلات الناتجه عن استخدام الحاسب الإلكتروني في النظم المحاسبية :-

إن استخدام الحاسب الإلكتروني في المحاسبة أصبح أمراً ضرورياً في اغلب المنشآت خاصه مع زيادة حجم المشروعات ، وإنتاجها بدقه وتشغيل أحجام كبيره من الأعمال بسرعه فائقه ، واجراء المقارنات المنطقيه والفعاله وإختيار البديل المناسب منها .

ورغم الخصائص المتعدده لإستخدام الحاسب الإلكتروني إلا أن إستخدامه في المنشآت المختلفه وفي الاعمال المحاسبية يعترضه العديد من المشكلات تتمثل في :-

1. مشكلات تتعلق بأجهزة الحاسب الإلكتروني ومن اهمها مايلي :-

- i. تقادم اجهزة الحاسب الإلكتروني ، وعدم كفاءة الصيانه لها .
- ii. عدم الدقه في تشغيل أجهزة الحاسب الإلكتروني.
- iii. ارتفاع تكلفة أجهزة الحاسب الإلكتروني .

2. مشكلات تتعلق بتشغيل الحاسب الإلكتروني :-

- i. سوء عملية تخطيط التشغيل ، والأمر الذي يترتب عليه تعطيل استمرار أداء الخدمات
- ii. سوء جدولة العمل ، مما يترتب عليه ارتباك في أداء العمل استغراق وقت أكثر في العمل
- iii. سوء الرقابة والاشراف على التشغيل .

3 . مشكلات تتعلق بتصميم برامج الحاسب الإلكتروني :-

تنشأ هذه المشكلات عادة في برامج الحاسب الإلكتروني من عدة اسباب منها :-

- i. أخطاء في صياغة وتصميم البرامج
- ii. عدم إستكمال التعديلات على البرنامج
- iii. أخطاء في منطق المعالجة (عطية، 2000، الصفحات 122-124)

4. مشكلات تتعلق بضعف الرقابة على استخدام الحاسب الإلكتروني :

تمثل الرقابة على استخدام الإلكتروني عامل أساسي في نجاح إستخدام الحاسب الإلكتروني ، ضعف نظام الرقابة يؤدي الى العديد من المشكلات منها مايلي :-

- i. ارتكاب اخطاء تغذية عند الحاسب بالبيانات .
- ii. عدم حماية الملفات .
- iii. إنعدام رقابة البيانات اثناء تشغيلها .

مشكلات متعلقه بالمحاسبين :-

يرجع نجاح إستخدام الحاسب الإلكتروني في اغلب المنشآت بالدرجة الاولى الى العناصر البشرية القائمة على تشغيله ومنهم المحاسبين . ونتيجة لاستخدام الحاسب الإلكتروني تظهر بعض المشكلات والتي يكون مسؤولاً عنها المحاسبون ومنها :-

- 1 . أخطاء في التوجيه المحاسبي لبعض العمليات وما يترتب عليها من مدخلات خاطئه وبالتالي مخرجات خاطئه .
- 2 . عدم إستيعاب بعض المحاسبين لقدرات الحاسب.
- 3 . التأخر في إمداد الحاسب الإلكتروني بالبيانات أولاً بأول ، مما يؤدي الى التأخر في الحصول على المخرجات بالسرعه المطلوبه.
- 4 . أخطاء في التسويات الجردية وما يترتب على ذلك من مدخلات ومخرجات خاطئه للحاسب الإلكتروني.

المخاطر التي تواجه نظام المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات :-

بالرغم من مزايا تكنولوجيا المعلومات على نظام المعلومات المحاسبية ، إلا أن استخدام النظام الآلى ترتب عليه نمو في المشاكل والجرائم بالرقابة في هذا النظام وغيره من النظم بالمؤسسة منها :- (رملی، 2011، الصفحات 66-68)

• جرائم الحاسبات :

يقصد بجرائم الحاسبات استخدام النظم الآلية بشكل مباشر من خلال القائمين على نظام المعلومات او بشكل غير مباشر (عن بعد) ، للقيام بأنشطة وتصرفات تتصف بعدم القانونيه كالسرقة ، والتخريب او التحريف ، مما يؤدي الى تحقق أضرار بالغة سواء لمقتنى الحاسبات الآلية الشخصيه او بالنسبة للمؤسسات الإقتصادية المستخدمه للحواسيب الآلية.

قد يكون مرتكبو جرائم الحواسيب الآلية من العاملين بالمؤسسة بهدف تحقيق مصالح خاصه ن او قد يكونوا دخلاء قادرين على اختراق النظام مستغلين في ذلك معرفتهم التكنولوجيه من القرصنة والمغامرين ... الخ ،الذين قد يرتكبون هذه الجرائم لأجل التسلية او التحدى الفكرى.

• تهديدات أمن النظم المعلوماتية :

قد تنتج من نظم المعلومات نفسها بسبب أخطاء في تشغيل النظام ويتطلب ذلك إجراء اختبارات كافيته للنظام ، كما يتطلب ضرورة التأكد من أنه يقوم بتنفيذ العمليات المطلوبه بكفاءة وفعاليه .

كما قد تنتج كنتيجة طبعيه لحدوث فيوسات نتيجة أفعال ضارة لبعض المخربين ، او نتيجة للممارسات الخاطئه لمستغلي النظام ،وقد تدمر مكونات الحاسوب وبرامجه .

والفيروس عباره عن شفره برنامج يقوم بنسخ وتكرار وإلحاق نفسه ضمن برامج وملفات الحاسوب عند التنفيذ .

وقد زادت حدة الخسائر المترتبه عن فيروسات الحاسوب لدرجة أن أحدها قد اصاب أكثر من مليون جهاز حاسوب عبر مختلف دول العالم مما أدى إلى إحداث خسائر تزيد قيمتها عن 8 ملايين دولار .

أن حدوث هذه الجرائم والتهديدات والأخطاء يؤدي إلى اضرار كبيرة تلحق بالمؤسسة. (الحفلاوي، 2001، صفحة 78)

أما من الجرائم الخاصة بالغش في ظل استخدام الحاسوب فنجد :

• اختفاء عناصر هامة من مسار المراجعة المرئي :

عادة ماتسجل أغلب البيانات المحاسبية في ظل إتباع النظم الإلكترونية على أشرطة او أسطوانات مكتوبة بلغة الآلة مما يؤدي إلى إختفاء أنواع معينه من المعلومات المحاسبية التاريخية.

وبالتالى يصعب تتبع العمليات المالية (ابتداء من أرصدة المستندات الأصلية حتى أرصدة الحسابات الجديدة او العكس) .

• عدم ملائمة اساليب الرقابة :

لقد صاحب استخدام الحاسوب الآلي انتشار نوع جديد من الجرائم الإلكترونية ، نشأت عنها ثغرات رقابية في النظام المحاسبي ، ترتب عنها مواجهة المستخدمين لهذا النظام لمخاطر جديدة تتمثل في استخدام الحاسوب لتنفيذ السرقات او تعريف البيانات او التلاعبات المختلفة ، إضافة إلى أنواع أخرى من الغش تثير الانتباه .

• مقاييس الرقابة والأمان على نظام المعلومات المحاسبية الآلي :

ان تحقيق الأمان والرقابة على نظام المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات (النظام الآلي) يتضمن حماية أجهزة وبرامج الحاسوب ، ويمكن تقسيم مقاييس الأمان الى مقاييس تحمي الأجهزة الخاصة بالحاسوب وأخرى الى حماية البيانات وهي كما يلي :

• مقاييس الامان للاصول المادية :

ويرتكز معظمها على عدم السماح للأشخاص غير المصرح لهم بحيازة او التعامل مع هذه الاصول ، ومن مقاييس الامان للاصول المادية ايضاً وضع حراسة على اماكن وجود هذه الاصول .

ووضع اجراس الامان والاقفال المناسبة لحفظ الملفات والاسطوانات وغيرها من الوسائل المادية المستخدمه في النظام كما يجب عند استخدام الاجهزة الطرفية لادخا البيانات منع الاشخاص غير المصرح لهم التعامل مع هذه الاجهزة والحد من استخدام هذه الاجهزة إلا لانشطة محدده وفي اوقات محدده وبواسطة الاشخاص المصرح لهم. (محمد عشال، 2004، الصفحات 106-107)

• مقاييس الرقابة على البيانات :

تهتم بحفظ البيانات وعدم تعرضها للتلاعب او اتغيير ، تتضمن أساليب رقابة على المدخلات وعلى المخرجات وهذه الاساليب هي :

1. تهدف الى تأكيد ودقة وشمولية البيانات المستخمة في نظام المعلومات المحاسبية الآلي ويفضل اختبار مدخلات البيانات في مرحلة مبكرة من مراحل معالجتها وهذا من اجل تسهيل تصحيح البيانات التي رفضها كما انه ليس بالضروره تكون البيانات التي تم اعدادها بدقه لمعالجتها بالحاسوب بيانات جيدة ، بل يعنى فقط ادخال البيانات بشكل صحيح ويتم في مرحلتين :

• مراقبة البيانات :

تضع العديد من المؤسسات اسلوباً او اكثر من اساليب الرقابة على مصادر البيانات للمساهمة في عمليات جمعها ، ويستخدم اسلوب الرقابة بالتغذية العكسي كأحد هذه الأساليب المتبعه .

• تسجيل البيانات

اتسع نطاق استخدام الحاسوب كوسيله لجمع البيانات مثل استخدام بطاقات الانتماء الممغنطه ، بالإضافة الى وسائل التسجيل عند نقاط البيع مثلاً لتسجيل البيانات بلغة الحاسوب بغرض تقليل احتمال حدوث اخطاء عند ادخال البيانات .

2. اساليب الرقابة على عمليات المعالجة :

وتختص بعمليات معالجة البيانات فور إدخالها في الوحدة المركزية وتختفي رؤية البيانات فور إدخالها في الحاسوب ، بالرغم من ذلك يمكن إخضاع عمليات معالجة البيانات داخل الحاسوب لاسباب رقابية جيدة (القباني، 2002، الصفحات 107-108)

3. أساليب الرقابة على المخرجات :

بعد معالجة البيانات في الوحدة المركزية لمعالجة البيانات ، يتم نقلها إلى وسيلة من وسائل تخزين المعلومات (شرائط ، أسطوانات ،...الخ)

• اساليب الرقابة على أشرطة وأسطوانات المخرجات:

يجب توخي العناية عند نقلها الى احدى وسائل الاخراج كالأشرطة او الاسطوانات الممغنطة ن ويمكن ان تتم الرقابة أثناء عملية نقل البيانات مباشرة الى وسيلة التخزين بهدف التأكد من عدم حدوث اخطاء في نقل مقاطع حقول البيانات اثناء عملية نقل المخرجات لوسيلة التخزين .

• اساليب الرقابة على أشرطة المخرجات المطبوعة:

يجب أن تكون المخرجات المطبوعة على الحاسوب دقيقة ، رحيث أنها الوسيلة الوحيدة لتوصيل المعلومات الى القارئ ، ويجب التأكد من ان جهاز طباعة المخرجات يقوم بعمله طبقا لتعليمات تصدر عن الوحدة المركزية لمعالجة البيانات ، ولهذا فإن الرقابة على الاجهزة تلعب دوراً هاماً في ضمان الأمان والرقابة على المخرجات (واخرون، 2015، صفحة 122).

مفهوم الاداء المالي :-

سيتم في هذا المبحث التركيز على الأداء المالي للمنشأة من خلال مناقشة مفهوم الاداء المالي وأهميته ، دور النسب الماليه في الكشف عنه ،مقاييسه و معاييرهم والجهات المستفيدة من دراسته وتحليله .

يعد الاداء المالي مفهومأ ضيقاً لأداء العمل ، حيث أنه يركز على إستخدام نسب بسيطه بالاستناد الي مؤشرات ماليه يفترض انها تعكس إنجاز الاهداف الاقتصادية للمنشأة ويعد الأداء المالي ايضاً وصف لوضع المنشأة الآن وتحديد للاتجاهات التي استخدمتها للوصول اليه من خلال دراسة المبيعات ، الايرادات ، الموجودات ، المطلوبات وصافي الثروه ، كما يذكر بأن الأداء المالي يوضح أثر هيكل التمويل على ربحية المنشأة ويعكس كفاءة السياسه التمويلية للمنشأة (عدادي الحسين، 2000)

عرف ايضاً: أنه حمكاً ذو قيمه على ادارة الموارد الطبيعيه والماديه والماليه المتاحه للادارة المنظمه وعلى طريقة الاستجابة لاشباع رغبات أطرافها المختلفه ، وعموما مفهوم تقويم الأداء المالي يعتمد على عدة مقومات مترابطه تتلخص فيما يلي :-

- 1 - يجب تحديد الأهداف المطلوب إنجازها بشكل واضح وترتيبها حسب أولوياتها النسبيه لان محور عملية تقويم كفاءة الاداء تقوم في الغالب على الحكم على مدى تحقيق المؤسسه لأهدافها المقرر بموجب الخطط المحدده مسبقاً
- 2 - عملية قياس الأداء تتطلب فترة زمنية معينه ، ولهذا يجب تحديد المؤشرات النوعيه والكميه التي تستخدم في عملية القياس .

- 3 - مقارنة الأداء المحقق بالأداء المستهدف وتحديد الانحرافات واسبابها وتحليلها واتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة لمعالجتها .
- 4 - يجب أن تتم عملية تقويم كفاءة الأداء بشكل مستمر وهذا يؤدي الي المساعدة في وضع أهداف جديدة وتحويل المؤسسه (ابراهيم، 2007، الصفحات 56-59).

اهمية الأداء المالي :-

تتبع اهمية دراسة الأداء المالي من خلال الأتي :

- 1 - متابعة ومعرفة بنشاط المنشأة وطبيعته .
- 2 - متابعة ومعرفة بالظروف المالية والاقتصادية المحيطة .
- 3 - المساعدة في اجراء عملية التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية .
- 4 - المساعدة في فهم التفاعل بين البيانات المالية.

وقد اجمع معظم الباحثين على ان الاداء المالي يعتمد كمفهوم على عملية التحليل المالي التي تعرف بأنها سلسلة من الاساليب الماليه التي يمكن استخدامها لتحديد قوة المنشأة وضعفها ، وتستخدم النسب المالية بصوره رئيسيه في هذا التحليل من اجل مقارنة الاداء الماضي بالاداء الحالي والمتوقع ومعرفة نواحي الاختلاف . ويؤدي التحليل المالي إلى تعظيم قيمة المنشأة اي تعظيم قيمة اسهم المنشأة في السوق من خلال قيامها بتشخيص إيجابيات (نقاط الضعف) أدائها الماضي لغرض تعزيز الایجابيات والمعالجة وتستطيع الادارة المالية استخدام مؤشرات (نسب) التحليل المالي في عملية التشخيص واتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجة الاداء ورفع مستواه ،(الشماع، 1992، 83) كما أن التحليل المالي ضروري للتعرف على المركز المالي الحالي للمنشأة ويعتمد التحليل المالي على البيانات التاريخيه التي تظهر في الميزانية العموميه وقائمة الدخل ، لذا فهو يعد أداة للكشف عن مواطن القوة والضعف في المركز المالي ، وفي السياسات المختلفه التي تؤثر على الربحية والكشف عن مواطن الضعف يتيح الفرصة للتعرف على أسبابها ومحاولة القضاء عليها مبكراً حتى لاتعوق الخطط المستقبليه ،(هندي، 1989، 25) ويرى البعض ان التحليل المالي هو دراسة لاداء الماضي للمنشأة وتقييم ظروفها الحاضرة ، ثم التنبؤ بإمكانية تحقيق أهدافها المرغوبه في المستقبل ،(هيجتر وماتولتش، 1988، 668) كما يعد التحليل المالي ذو اهمية قصوي لعملية التخطيط المالي للمنشأة لانه يعد منطلق العملية ونقطة بدايتها ، ولكي يتمكن المدير من وضع الخطط الماليه لابد له من معرفة المركز المالي لمنشأته . فالخطط الماليه يجب ان تتناسب مع القرارات الحاليه والمتوقعه للمنشأة. والتحليل المالي ماهو الا وسيله بيد المدير المالي لمعرفة قرارات منشأته الماليه والاداريه ،(رمضان، 1994، 54). من ذلك نستنتج بأن التحليل المالي ينصب على القوائم الماليه المعده من قبل الوحده الاقتصاديه ، انها عملية استخلاص المعلومات من القوائم الماليه وملحقاتها ودراستها بصوري مستفيضه وتفسيرها وتحليلها وفق اساليب رياضييه وإحصائية لغرض الوصول الي كفاءة الاداره لماليه في تلك الوحده ، والتوصل الى كيفية استثمار الاموال وكذلك توفير المعلومات اللازمه لعلاج المشاكل التي جابهت الوحده الاقتصاديه في عملها بعد معرفة أسبابها وصولاً الي تحقيق الاهداف المنشوده من الربحية.

دور النسب المالية في الكشف عن الاداء المالي:-

يعد التحليل المالي إنه عملية هادفة، لذا فإن إختيار نوع التحليل المالي يعتمد على الهدف المراد تحقيقه . وسوف يتم التركيز هنا على واحد من ادوات التحليل الا و هي النسب المالي التي تعتمد لتحليل المركز المالي للمنشأة وربحيته مما لا شك فيه ان إستخدام النسب المالية لأغراض تقييم اداء المنشأة او تحليل مركزها الائتماني . قد اصبح من الامور المألوفة والواسعة الانتشار الى درجة يمكن معها القول بانه قد لا نتصور ان يتم تحليل اي بيانات عن المراكز المالية للمنشآت بدون إستخدام النسب المالية بصورة او باخرى ، فالنسبة تقدم معلومات هامة ويتم تركيبها في بيانات مستقلة تتمثل في بسط النسب ومقامها وتعرف النسبة بانها طريقة مختصرة لتوصيل الحقائق الحاسمة حول وضع المنشأة ، وتعد النسب المالية اداة يعتمد عليها مختلف الاطراف (المالكين ، المغترضين) في إتخاذ قراراتهم الإستثمارية . وضمن نفس السياق تعتبر ان اسهل طريقة واسرع لإختبار الاداء المالي للمنشأة يكون من خلال النسب المالية ، حيث ان هذه النسب تمكن مالك المنشأة من مغارنة ادائها مع اداء المنشآت المشابهة ضمن نفس القطاع وتشخيص اي مشاكل مالية يمكن ان تحصل بشكل طارئ . ان هذه النسب المالية تساعد في ان تحكم على المجالات الاتية:-

1. فيما إذا كانت لدى المنشأة سيولة كافية لمقابلة التزاماتها.
2. فيما إذا كان مقدار المصروفات مقارنة بالايادات من المبيعات معقولة .
3. فيما إذا كانت المنشأة تحقق ارباح منخفضة ،متوسطة ،عالية.
4. فيما إذا كان بالإمكان استخدام التمويل المقترض .
5. فيما إذا كان بالإمكان إستخدام الموجودات بشكل كفؤ.
6. الا هم من ذلك إذا كان النمو في حق الملكية يزداد بشكل مرضي (عدادى الحسين، 2000، صفحة 235)

ويقسم كتاب المالية هذه النسب والمؤشرات المالية إلى مجاميع تركز كل منها على جانب معين نذكر منها:-

1.نسب السيولة: وتستخدم لقياس قدرة المنشأة على مقابلة إلتزاماتها قصيرة الاجل فإذا كان لدى المنشأة نقد كافي او موجودات تمتلك القدرة على التحول الى نقد بسهولة ،فلن تحصل لديها مشكلة عند دفع مطلوباتها .وتوجد فيها نسبتان اساسيتان لقياس السيولة هما: نسبة التداول، والنسبة السريعة.

2. نسب النشاط او إدارة الموجودات :

وهي تشير الى مدى كفاءة الادارة في إستخدام موجوداتها في توليد العوائد بواسطة مقارنة المبيعات المتحققة لانواع مختلفة من الموجودات للوصول الى مدى سرعة بيع المنشأة لموجوداتها وهنالك عدد من المؤشرات المستخدمة لقياس النشاط هي : دوران المخزون،مدة البيع،مدة التحصيل، دوران رأس المال، دوران الموجودات الثابتة،دوران مجموع الموجودات .

3 . نسب الرافعه او ادارة المديونية :

وتشير الى درجة تمويل المنشأة من خلال المديونية . ان نجاح ادارة المنشأة فى استخدام التمويل بالمديونية بدلا عن التمويل الممتلك يعني قدرة الادارة على زيادة العائد لحملة الأسهم , ومن المؤشرات المستخدمة لهذه النسب هي :مجموع المديونية الى مجموع الموجودات ، ونسبة المديونية الى نسب رأس المال الكلي .

4. نسب الربحية :

وهي تقيس كفاءة وفعالية المنشأة في توليد الأرباح ، تلك الأرباح تكون ذات علاقة ببعض الاسس مثل المبيعات ، الموجودات ، وحق الملكية . وإذا لم تحصل المنشأة على ربح كافي ، فإن بقاءها الطويل الاجل سيكون مهدداً اما المؤشرات المستخدمة لقياس هذه النسب هي : هامش الربح الصافي من المبيعات ، العائد على الاستثمار ، العائد على حق الملكية ، وربحية السهم الواحد .

5. نسب التقويم :

وهي النسب التي ترفع القيمة السوقية لاسم المنشأة ، وترتبط اسعار اسهم المنشأة بإيراداتها وبالقيمة الدفترية للسهم الواحد ولهذه النسب عدد من المؤشرات منها : سعر السهم الى ارباح السهم العادي الواحد ، القيمة السوقية للسهم الى القيمة الدفترية (عدادى الحسين، 2000، الصفحات 237-239)

6. نسب النمو: وتقيس مدى نمو المنشأة في إطار نمو الاقتصاد الوطني، متمثلاً بنمو الدخل القومي، او الناتج القومي الإجمالي، او نمو القطاع الذي تعمل فيه المنشأة. ومن المؤشرات المستخدمة: نمو المبيعات الصافية ، نمو الدخل الصافي ، نمو الأرباح للسهم العادي الواحد ، نمو مقسوم الأرباح للسهم العادي الواحد .

معايير الاداء المالي :-

النسب المالية لا تعني شيئاً بحد ذاتها ، لذا يقتضي الامر مقارنتها مع معايير او نسب اخرى ، حيث أن هذه المقارنة ستلقى الضوء على ماتعنيه كل نسبة من النسب التي تم إستخراجها فيها إذا كانت مرتفعة ام منخفضة ، وهناك اربعة معايير رئيسية للاداء المالي وهي :

1. **المعايير التاريخية :** وتكون مستمدة من فعاليات المنشأة ذاتها ، إذ تمكن المحلل المالي الداخلي فيها من حساب النسب المالية من الكشوفات المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الاداء من قبل الادارة العليا والمالية ، والكشف عن مواطن الضعف في المنشأة لكي تتم معالجتها ، وعن مواطن القوة لكي يتم دعمها وإسنادها . كذلك يمكن ان تستفيد منها المحلل المالي الخارجي .

2. **المعايير القطاعية (الصناعية) :** يستفيد المحلل المالي بدرجة اكبر من المعايير القطاعية في رقابة الاداء . وتمثل هذه المعايير اساساً جيداً لمقارنة اداء المنشأة ومتابعتها دورياً خاصة وان المنشأة المعنية تتشابه في العديد من خصائصها مع النشاط القطاعي الذي تقارن به على الرغم من وجود اختلافات عديدة بين المنشآت موضوع المقارنات في الموضوع الواحد ، من حيث المنتجات ، نسب استخدام الطاقه الانتاجيه ، درجة التباعد الجغرافي،... الخ.

3. **المعايير المطلقة :** وهي تعني وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المنشآت تقاس بها النسبة ذات العلاقة في منشأة معينة.

4. **المعايير المستهدفة :** وهي نسب تستهدف ادارة المنشأة تحقيقها من خلال تنفيذ الموازنة او الخطة ، بالتالي فإن مقارنة النسب المتحققة بالفعل بتلك المستهدفة تبرز وجه الانحرافات بين الاداء الفعلي والمخطط للمنشأة المعنية ، وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة (عدادى الحسين، 2000، الصفحات 239-240)

الجهات المستفيدة من دراسة الاداء المالي للمنشأة وتحليله :-

هنالك العديد من الجهات المستفيدة من دراسة الاداء المالي للمنشأة وهي :

1 . **الادارة :** من الطبيعي ان المديرين يرغبون بمقارنة ادائهم خلال السنوات الماضية مع اهداف الربحية والسوق المختارة ومع اداء منافسيهم . فالادارة تحدد اهداف المنشأة من خلال الحصة السوقية ، النمو في قيمة المبيعات او الوحدات ، والعائد علي الاستثمار ويهتم بهذه المعلومات بشكل كبير المديرين ضمن مستوي الاداري الاعلى ، حيث ان هؤلاء لديهم مصادر عديدة للحصول علي هذه المعلومات ، بشكل خاص من تقارير المنشأة المالية السنوية (الميزانية العمومية وحساب الارباح والخسائر) .

2 . **حملة الاسهم العادية :** وهم يقسمون الي ثلاث فئات :-

اولاً : حملة الأسهم الذي يمتلكون وجهة نظر قصيرة الأمد وهم يتطلعون الي تعظيم الايراد الحالي وتوزيعه عليهم
ثانياً : حملة الأسهم الذين يمتلكون وجهة نظر طويلة الامد وهم يهتمون باحتجاز الربح لتحقيق النمو المستقبلي كإيرادات ، وتعظيم رأس المال .

ثالثاً : حملة الأسهم الذين يمتلكون وجهة نظر مستقبلية وهم يختبرون قدرة المنشأة علي تحقيق الارباح ، العوائد والمخاطر للبدائل الاستثمارية .

3 . **حملة الاسهم الممتازة :** هم يتطلعون الي استقرار الارباح بمستوي معين بحيث يوفر تغطية ملائمة لمقسوم الارباح

4 . **حملة السندات :** مثل الافراد ، المصارف او المنشآت المالية الذين يركزون على مستوى الارباح الحالية والمستقبلية ، مدفوعات مقسوم الارباح ، اقتراض المنشأة وتقييمها للموجودات لتغطية ديونهم

5 . **مناحي الائتمان والمصرفيون :** وهم يتحققون من التغيرات الرئيسية التي تطرأ على ممتلكات المنشآت اي انهم يتأكدون في كيفية الامر من مدي كفاية الموجودات المتاحة في توفير الضمانة لمطلوباتهم علي المنشأة.

6 . **المحللون الماليون ،** الاستشاريون ، المضاربون في السوق (بورصا) أسهم هؤلاء جميعاً ينصب اهتمامهم على مقارنة تقييم اسهم المنشآت بموجب حفظ المركز المالي (الميزانية العمومية) مع تقييمها في سوق الاوراق المالية

7 . **اتحادات التجارة :** وهم يقارنون بين اتجاهات الارباح الإداريين وحملة الاسهم واعضاء النقابة وبين مايتقاضه اعضاء النقابة بالاجور

مقاييس الاداء المالي :-

تعد المعلومات المالية من اكثر مصادر المعلومات توفراً في المنشآت ، وان توفر هذه المعلومات يعد من الشروط الوارده في القوانين التي تضعها الحكومة والتي تؤكد علي ضرورة كشفت المنشآت عما معلومات مالية معينه بشكل سنوي ، وخصوصاً تلك المعلومات التي تظهر في حساب الارباح والخسائر ، والميزانية العمومية ، وكشف تدفق الاموال وان هذه المعلومات تمثل الاساس عند التفكير في قياس اداء اي منشأة من منشآت الاعمال وسنحاول ضمن هذه الفقرة التعريف بالمؤشرات التي استخدمت في قياس الأداء في المنشآت المالية والمصرفية إضافة الى ماتم تناوله في مجالتي تقييم كفاءة راس المال و المتملك والسيولة .

- 1 . **معدل النمو المتحقق للمصرف** المتمثل في حجم التسهيلات المصرفية والودائع والقروض والموجودات وحقوق الملكية والاستثمارات وغيرها
 - 2 . **معدل الانخفاض** في حجم التكاليف للعمليات المالية والمصرفية
 - 3 . **تعدد وتنوع الخدمات المصرفية** وحجم الاستثمار
 - 4 . **عدد الفروع** التي تعود للمصرف وحجم الانتشار جغرافيا وأنواع الخدمات المصرفية التي تقدمها تلك الفروع .
 - 5 . **معدل العائد على الاستثمار** ، ومعدل العائد على حق الملكية .
 - 6 . **معدل توظيف الودائع** : ويستخرج بقسمة مجموعة بنود الأستثمارات والاوراق التجارية المخصصة والقروض والسلفيات الي إجمالي الودائع .
 - 7 . **معدل الإقراض** : وهو ناتج قسمة جملة القروض والسلفيات علي مجموع الودائع.
 - 8 . **المعدل النقدي** : ويستخرج بقسمة بمجموع الموجودات النقدية لدي المصرف والبنك المركزي والمصارف الأخرى علي مجموع الالتزامات والودائع الواجبة السداد الي الغير
 - 9 . **معدل توظيف الموارد** : وهو عبارة عن ناتج قسمة مجموع بنود التوظيف (الاستثمارات والاوراق التجارية المخصصة والقروض والسلفيات) علي مجموع مواد المصرف .
 - 10 . **معدلات النمو المتحققة في مجال الربحية وسوق الاوراق المالية** :
 - ❖ ربحية السهم الواحد.
 - ❖ مقسوم الارباح للسهم الواحد .
 - ❖ القيمة السوقية للسهم الواحد
 - ❖ القيمة الدفترية للسهم الواحد .
 - ❖ معدل النمو في مؤشر (P/E) القيمة السوقية الي ربحية السهم الواحد .
 - ❖ معدل النمو في القيمة المضافة .
 - 11 . **صافي الربح** الي مجموعة القروض الممنوحة .
 - 12 . **صافي الربح** الي مجموعة الودائع .
 - 13 . **صافي الربح** الي مجموع الاموال المستثمرة .
 - 14 . **صافي الربح** الي مجموع الإستثمارات قصيرة الأجل .
- وغيرها من المؤشرات المالية ذات العلاقة والتي اشارت إليها معظم البحوث والمصادر العلمية (عدادي الحسين، 2000، صفحة 241)

مفهوم الأداء المالي:-

يعد لاداء المالي من المفاهيم الواسعة التي تعبر عن اسلوب المنظمة في استثمار مواردها المتاحة وفقاً لمعايير واعتبارات متعلقة باهوائها في ظل مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية التي تتفاعل معها المنظمة في سعيها لتحقيق كفاءتها وفعاليتها لتأمين بقائها وديموقراطيتها واستمرارها، كما ان اهمية الاداء المالي تكمن في كونه يعيد قابلية المنظمة في خلق النتائج المقبولة في تحقيق طلبات المجموعات المهمة لديها كونه ممثلاً للمدى الذي تستطيع فيه ان تنجز مهمه بنجاح أو تحقق هدفاً يتفوق ،وبتعبير آخر يمثل النتيجة النهائية التي تهدف الي المنظمة للوصول اليها لذا فاعن الاداء محصله كثافه العمليات التي تقوم بها المنظمة ،فان اي تحليل في اي منها لابد ان تؤثر علي الاداء.

ان التوسع والتطور في عمل الادارات المالية وظهور التخصصات الدقيقة المختلفة ،غرض القيام لتعويض بعض الصلاحيات والاختصاصات والمسؤوليات الي المسؤولين في ادارات المنظمة ،حتى يتمكنو من اداء الاعمال الموكلة اليهم ،وتحقيق اهداف المنظمة لذلك ظهرت الحاجة التي تقيم الاداء المالي والي معايير ومؤثرات لقياس الاداء ترتبط بتحقيق اهداف الملاك والتي بدورها تساعد علي تحديد امكانية وقدرة المنظمات علي التنافس والاستمرار ،حيث ان استخدام هذه المعايير لمعرفة الاداء المالي الذي يتناسب مع المعايير والاداء غير المناسب وحتى تم الحكم علي اداء المنظمة بشكل عام.

ويركز الاداء المالي علي اظهار نتائج الاحداث والقرارات التي يتم اتخاذها بالفعل والاهداف التي يحققها بدراسة هذا الاداء والمتمثلة في تحقيق هدف بقاء واستمرار المنظمة لتحقيق هدف تحديد مواطن القوة المالية والقوة الناتجة عن استخدام سياسات وقرارات مالية معينة بالمنظمة،تحقيق هدف قدرة المنظمة علي النمو،تحقيق هدف التأكد من مدى قيام المنظمة باستخدام الموارد المالية باقصى فعالية ممكنة،ويحتوي هذا المحور علي اهداف مالية مثل: العائد علي الاستثمار،وتكلفة المبيعات،التدفق النقدي،ويستخدم لقياس ذلك النسب المالية والارقام المالية المختلفة

لذلك قد تكون بعض الارقام المالية مهمة في وقت ما مثل التدفق النقدي في اوقات العسره ،اما المنظمات غير الهادفة للربح فقد يختلف الامر ولكنها في النهاية لابد ان تحافظ علي استمراريتها في انشطتها للمحافظة علي وجود موارد كافية،ويهدف ذلك الي تحسين صورة الشركة لدى المساهمين فيها. (اسماعيل، 2010، صفحة 115) وتعد مؤشرات الربحية من اهم المؤشرات التي يعتمد عليها المحللون الماليون ومستخدموا القوائم المالية وتقييم اداء المنظمة التي تسعى بدورها الي تحقيق اعلى معدل ممكن لهذه المؤشرات في ضوء تحقيق الاهداف الاخرى مثل: السيولة وغيرها ،اقتناعاً منها لاهمية هذه المؤشرات في تقييم الاداء ،واذ تمثل الربحية الاختيار النهائي لنشاط الاعمال والذي يعكس مدى حيوية خط المنتجات والمقدرة علي تحقيق مسؤوليات عليا من الاداء التنافسي في الانتاج والمبيعات.

وعلى المستوى المالي فإن تقييم الاداء ينصب على التأكد من توفر السيولة والمرونة ومستوى الربحية في ظل كل من قرارات الاستثمار والتمويل ومايصحبها من مخاطر بالاضافة للارباح في اطار السعى لتعظيم القيمة المالية والمحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الافلاس والتصفية وتحقيق العائد على الاستثمار (الربحية)

أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على الاداء المالي:-

ان انظمة المعلومات المحاسبية احدى اهم ركائز الشركات حيث تعمل نظم المعلومات المحاسبية في شركات علي جمع وتخزين البيانات ثم معالجة هذه البيانات وتحويلها الي معلومات ملائمة لإنجاز القرارات التخطيطية والتنفيذية والإقليمية.

المنظمات تحتاج الي دفع تكاليف مالهيه وجهود استثمارية كبيرة لتأسيس نظم معلومات محوسبة،فهي تحتاج الي الاجهزة والبرمجيات والافراد المدربين،وبالنسبة لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تعتبر دراسة الجدول ايضاً الاقتصادية مرحلة اساسية من مراحل التخطيط للحصول علي نظم معلومات.

تسعى جميع المنظمات الي تحقيق اهدافها الاستراتيجية بشكل فعال وكفؤ من اجل الوصول الي الهدف الرئيسي لاي منظمة وهو الربحية والنمو وبالتالي تعظم قيمتها السوقية وزيادة ثروة الملاك وذلك يستثنى الطرق التي يمكن ان تؤدي الي تحسين ادائها

وزيادة ارباحها في ظل عصر يتميز بالمنافسة والتطور التكنولوجي والمعرفي حتي اصبحت البيانات والمعلومات في حال ثم استخدامها بشكل كفؤ وفعال احد اهم اصول الشركة حيث ان عملية اتخاذ القرار باستخدام البيانات والمعلومات قد اصبحت من اكثر انظمة الشركة اهمية وذلك للوصول الي قرارات سليمة سواء كانت تشغيلية ام استثمارية او تمويلية قصيرة او طويلة الاجل ممايكون من شأنه تحقيق اهداف الشركة سابقة الذكر.

الاهتمام بتلك النظم له اثر واضح علي الاداء المالي للشركات بالاضافة الي زيادة الاهتمام بمشاركة المحاسبين في مراحل تطوير نظم المعلومات المحاسبية لما لتلك المشاركة من أثر ايجابي واضح علي نجاح اداء تلك النظم فهي توفر الاساس العريض للمدراء ولاتخاذ قراراتهم وتطوير الاستراتيجيات وتقييمها ان المنظمات الحديثة لايمكنها الاستمرار في عملها وحياتها دون وجود انظمة المعلومات المحاسبية وخصوصاً المحوسبه منها مما كان له من دور في زيادة اهمية هذه النظم. (القباني، 2002، صفحة 88)

أثر نظم المعلومات في تحسين أداء الإدارة المالية :-

تعد المالية احد الوظائف الاساسية التي يمكن من خلالها التعرف على المراكز الماليه والتشغيليه والمحافظة علي وجود المنشأة وتحقيق اهدافها (تعظيم قيمه الحاليه للمنشأة - السيولة - الربحية - العائد علي الاستثمارات) ومن خلال التخطيط المالي ومعرفة واقع الهيكل المالي ومكوناته التي تشكل المصادر المتاحة للتمويل التي تسهم في مساعدة الإدارة العليا في عملية صناعة القرارات المناسبة من اجل تطوير نظم المعلومات المحاسبية في وحدات الادارة الماليه لان النقص في البيانات والمعلومات يؤثر سلباً علي قدرة صناع القرار .

ونتيجة للتطورات التكنولوجية والإقتصادية والعمولة أصبحت أنظمة المعلومات تحتل مكانة واسعة ذات أهمية في المجالات حيث ان تطورات أنظمة المعلومات وتعدد تطبيقاتها في جميع المستويات الإدارية (مقداد، 2010) وتعدد إستخداماتها في المستويات التشغيلية والإستراتيجية يحقق العديد من المزايا للمنشأة فهي العمود الفقري للقرارات المالية سواء كانت تشغيلية أو إستثمارية أو تمويلية لما لها من قرارات من مساهمة في رفع الاداء المنشأة وتحقيق ميزة تنافسية تنعكس ايجاباً علي القيمة السوقية للمنشأة ومن ثم تعظيم ثروة المساهمين وإستثمارها في القطاع الذي تعمل به. ان بناء أو اعادة بناء أنظمة المعلومات المحاسبية عملية مكلفة حيث تتطلب كثير من الوقت والجهد والمال في كل مرحلة من مراحل تكوينها سواء مرحلة التخطيط والتحليل أو التصميم أو التنفيذ والمتابعة وبالتالي يجب ان تنعكس هذه التكلفة علي اداء المنشأة وتساهم في زيادة عوائدها من خلال ادارة المعلومات المحاسبية بكفاءة وتوظيفها بالشكل المناسب وهذا يعتمد علي المعرفة الكافية بكيفية إستخدام الأنظمة وإيفاءها بتوقعات مستخدميها و يتم استخدامها بشكل افضل لدعم احتياجات متخذي القرار واضعي الإستراتيجيات المنشأة .

نبذة تعريفية عن مصرف المزارع

نشأة مصرف المزارع التجاري :-

مصرف المزارع التجاري من اعرق المصارف السودانية وهو نتاج لدمج مصرفين كبيرين هما البنك التجاري السوداني الذي أسس في العام 1960 كأول مصرف وطني سوداني، وبنك المزارع للاستثمار والتنمية الريفية الذي أسس في العام 1992 مستهدفاً النهوض بالقطاع الزراعي والقطاعات ذات الأولوية وتم المصرفين في أغسطس من العام 1998 بمسمى مصرف المزارع التجاري الذي أصبح بعدها من أكثر المؤسسات المصرفية بالبلاد من حيث قاعدة المساهمين العريضة حيث كان الصرف سابقاً في هذا المجال بجانب الإستراتيجية التي تحوي كل أهداف المصرف الحالية والمستقبلية ، وتخدم أغراض الإستراتيجية القومية للبلاد.

السمة القانونية :-

شركة مساهمة عامة بإجمالي أسهم بلغت 3500000000 سهماً

رأس المال :-

رأس المال المصرح به 4000000000 جنيه سوداني

رأس المال المدفوع 3500000000 جنيه سوداني

بلغ رأس المال المصرف المدفوع 350 مليون جنيه سوداني مما قاد المصرف الي مصاف المصارف من حيث التصنيف العالمي والداخلي بالبنك المركزي وهذا سيمكن المصرف من توظيف الموارد في القطاعات ذات الاولوية والقطاعات الإنتاجية مع زيادة العائد للمستثمرين واصحاب الاسهم ، وذلك بفضل المساندة المستمرة من مجلس ادارة المصرف ممثلة في رئيس مجلس الإدارة وكبار المساهمين مثل الجهاز الإستثماري وصناديق الضمان الإجتماعي.

الرؤية :

خدمة مصرفيه شاملة متميزة خدمة للمجتمع وتعزيزاً لحقوق المساهمين^١ (موقع مصرف المزارع التجاري)

الرسالة :

مزرع المصرف المزارع التجاري مؤسسة مصرفية تعمل علي تقديم خدمات مصرفية شاملة ومتميزة لكافة شرائح المجتمع مع الإهتمام بصغار المنتجين .

القيم الجوهرية :

- نحن نقدر الاداء المتميز .
- نعمل علي تحقيق رغبات عملائنا.
- نعامل عملائنا كشركاء .
- نحن نعمل مستشارين ماليين لعملائنا .
- نكسب ولاء الموظفين ونقيس رضاهم .
- نتبني سياسة الباب المفتوح .

- نعمل لرفعة المصرف وتعظيم حقوق مساهميه .
- نسعى لترسيخ روح الانتماء للمصرف.
- نعمل علي تعزيز مبادئ الامانه والمصداقيه والشفافيه .

فروع المصرف

يملك المصرف مجموعه من الفروع بالولايات الاتيه :-

- ولاية الخرطوم
- ولاية الجزيرة
- ولاية كسلا
- ولاية شمال كردفان
- ولاية البحر الأحمر
- ولاية النيل الازرق
- ولاية القضارف
- ولاية جنوب دارفور
- الولاية الشمالية.
- ولاية نهر النيل
- ولاية النيل الابيض
- ولاية سنار (موقع مصرف المزارع التجارى)

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

يتناول الباحثين وصفاً للطريقة والإجراءات التي أتبعها في تنفيذ هذا الدراسة، يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينته، وطريقة إعداد أدواتها، والإجراءات التي اتخذت للتأكد من صدقها وثباتها، والطريقة التي اتبعت لتطبيقها، والمعالجات الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج، كما يشمل المبحث تحديداً ووصفاً لمنهج الدراسة.

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحثين أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة. يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من مصرف المزارع - الخرطوم.

أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحثين بتوزيع عدد (50) استمارة استبيان على المستهدفين من بعض المحاسبين ، والإداريين وبعض الأكاديميين في مصرف المزارع، واستجاب (50) فرداً أي ما نسبته (100%) تقريباً من المستهدفين، حيث أعادوا الاستبيانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة.

وللحصول على نتائج دقيقة قدر الامكان , تم استخدام البرنامج الاحصائي SPSS و الذى يشير اختصارا الى الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences.

الاساليب الاحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة , تم استخدام الاساليب الاحصائية الاتية :

- 1- الاشكال البيانية .
- 2- التوزيع التكرارى للاجابات.
- 3- معامل الفا كرونباخ.
- 4- النسب المئوية.
- 5- الوسيط.
- 6- اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الاجابات .

أداة الدراسة

إعتمد الباحثين على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع المعلومات من عينة الدراسة، حيث أن للاستبانة مزايا منها:

- 1- يمكن تطبيقها للحصول على معلومات عن عدد من الأفراد.
- 2- قلة تكلفتها وسهولة تطبيقها.
- 3- سهولة وضع أسئلة الاستبانة وترسيم ألفاظها وعباراتها.
- 4- توفر الاستبانة وقت المستجيب وتعطيه فرصة التفكير.

الثبات والصدق الإحصائي:

يقصد بثبات الاختبار ان يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم مرة واحدة تحت ظروف مماثلة، ويعني الثبات انه أيضا إذا ما طبق اختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم، ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجات نفسها، يكون الاختبار ثابتاً تماماً، كما يعرف أيضا بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار.

من أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

- طريقة ألفا - كرونباخ .
 - طريقة إعادة تطبيق الاختبار.
- أما الصدق هو معرفة صلاحية الأداة لقياس ما وضعت له⁽¹⁾. قام الباحثين بإيجاد الصدق الذاتي لها إحصائياً باستخدام معادلة الصدق الذاتي هي:

$$\frac{\text{الصدق}}{\text{الثبات}} = \text{الصدق}$$

تطبيق الاستبيان على عينة استطلاعية :

تم توزيع الاستبيان على عينة مكونة من (10) أفراد من مجتمع البحث ومن خارج عينة البحث متففة في خواصها مع عينة الدراسة وذلك لحساب معامل الثبات، ولتحديد درجة استجابة المبحوثين للاستبيان والتعرف على الأسئلة الغامضة وإتاحة الاختبار المبدئي للفرضيات، وإيضاح بعض مشاكل التصميم والمنهجية.

وأجري اختبار الثبات لأسئلة الاستبيان باستخدام معامل ألفا كرونباخ وكانت النتيجة (0.91) وهو يعني أن هنالك ثبات في البيانات كما مبين في الجدول أدناه :

معامل ألفا كرونباخ لعبارات الاستبيان

الرقم	الفرضية	عدد العبارات	الثبات	الصدق
1	الفرضية الاولى	5	0.87	0.93
2	الفرضية الثانية	5	0.67	0.81
3	الفرضية الثالثة	5	0.77	0.87
	الاستبيان كاملاً	15	0.84	0.91

المصدر: إعداد الباحثين، 2021م.

يتضح من نتائج الجدول أن جميع معاملات الثبات والصدق لإجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بكل فرضية من فرضيات الدراسة، وعلى الاستبيان كاملاً كانت أكبر من (50%) والبعض منها قريبة جداً إلى (100%) مما يدل على أن استبيان الدراسة تتصف بالثبات والصدق الكبيرين جداً بما يحقق أغراض البحث، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً.

النتائج والتوصيات

النتائج: تم تلخيص نتائج التحليل واختبار الفرضيات على النحو التالي :

- 1- توجد علاقة بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وبين التدفقات النقدية .
- 2- توجد علاقة بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة والربحية .
- 3- تؤدي نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة الى سهولة عملية التحليل المالي.
- 4- تساعد نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في قياس التدفقات النقدية وتحديد صافي الربح على الاساس النقدي.
- 5- تساعد نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحديد التدفقات النقدية من الانشطه التشغيلية والاستثمارية.
- 6- تساعد نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستثمرين والدائنين في تقييم مقدرة المنشأة على ادارة النقدية وإعادة ترتيب القوائم المالية بما يتناسب مع خطة التحليل المالي.

التوصيات : قد اوصت الدراسة على الآتي : -

- 1- على المؤسسات استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة لمساعدتها في قياس التدفقات النقدية وقياس نسب الربحية وتحديد مخاطر السيولة .
- 2- تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة يساهم في تخفيض التكلفة وبالتالي تزيد الارباح .
- 3- على المؤسسات استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة لمساعدتها في قياس نسب النشاط وقياس معدل العائد على الإستثمارات.

قائمة المراجع

- احمد حلمي واخرون. (2015). نظم المعلومات المحاسبية. عمان، الاردن: دار المناهج.
- احمد زكريا زكي عصيمي. (2012). نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة. عمان، الاردن: زمزم للنشر.
- امل محمد عبد الباسط. (2004). نظم المعلومات المحوسبة فى الجهاز المصرفي. الخرطوم: كلية الدراسات العليا جامعة الخرطوم.
- ثناء على القباني. (2002). نظم المعلومات المحاسبية. القاهرة، مصر: الدار الجامعية.
- ربيع زكريا محمد محمود. (2007). دور نظم المعلومات المحاسبية فى اتخاذ القرارات. الخرطوم: كلية الدراسات العليا جامعة السودان.
- سعيد فتحي مقداد. (2010). اثر مشاركة المحاسبين فى تطوير نظم المعلومات على تحسين الاداء المالي. غزة، فلسطين: دراسات علياء الجامعة الاسلامية غزة.
- صلاح الدين عبد المنعم مبارك. (2013). نظم المعلومات المحاسبية. القاهرة، مصر: دار التعليم الجامعي.
- عبد الرزاق محمد قاسم. (1998). نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة. عمان، الاردن: دار الثقافة.
- عبد الماجد محمد خيرى ابراهيم. (2007). اثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على رفع كفاءة الاداء المالي. الخرطوم: كلية الدراسات العليا جامعة السودان.
- عشال الهيثمي محمد عشال. (2004). اثار حوسبة النظم المحاسبية على الشركات التجارية. اليمن: كلية الدراسات العليا جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- فريد كورتل خالد الخطيب. (2015). نظم المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات. عمان، الاردن: زمزم للنشر.
- فلاح حسن عدادى الحسين. (2000). ادارة البنوك. عمان، الاردن: وائل للنشر.
- فياض حمزه رملي. (2011). نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة. الخرطوم، السودان: مطابع السودان للعملة.
- ليلى على اسماعيل. (2010). دور نظم المعلومات المحاسبية فى تقويم كفاءة الاداء المالي فى المنشآت اللاربحية. الخرطوم: كلية الدراسات العليا جامعة السودان للعلوم.
- محمد محمود السجاعي. (2010). تحليل وتصميم النظم المحاسبية. القاهرة، مصر: المكتبة العصرية للنشر.

محمد يوسف الحفناوي. (2001). نظم المعلومات المحاسبية. عمان، الاردن: دار وائل للنشر.

موقع مصرف المزارع التجارى. (بلا تاريخ). موقع مصرف المزارع التجارى.

هاشم احمد عطية. (2000). نظم المعلومات المحاسبية. القاهرة، مصر: الدار الجامعية.